وكما حكاه ابن الصلاح عن بعض الشيوخ فزين الدين ابراهيم بن عبد الرحمن العراقي فانه ذكر ذلك في
العلل المتناهية وفي الشيوخ منوعا ان قال ابن دقيق العيد رضي الله عنه وليس
ما ذكره مضبوطا بضابط يتميز به المقدار المحتمل من غيره قال الشيخ ابن جماعة
وايضا فيه دور لانا لا نعرفه بصلاحيته للعمل به وذلك يتوقف على معرفة كونه
حسنا. **قلت** ليس قوله ويعمل به من تمام الحد بل زائد عليه لافادة
انه تحل العمل به كما تقتضيه ويدل على ذلك انه فصله من الحد حيث قال ما قبله ضعيف
فربما يحتمل فيه العمل فالحسن ما يقبل الناس عليه والعمل به وقال الطيبي ما
ذكره ابن الجوزي مبني على ان معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف
لان الحسن بينهما فقوله قريب اي قرب مخرجه الى الصحيح محمد يكون رجاله
مستورين **قال الشيخ** ابن الصلاح بعد حكايته الحد والدلالة وقوله
ما تقدم قد امعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين اطراف كلامهم ملاحظا
مواقع استعمالهم فتنقح لي وانضح ان الحديث الحسن **هو قسمان احدهما ما لا**
يخلو اسناده من مستور لم تحقق اهلته وليس مغفلا كثير الخطا
فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث ولا ظهر منه سبب اخر مفسق
ويكون متن الحديث مع ذلك معروفا برواية مثله او نحوه من وجه
اخر او اكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله او بما له من شاهد
وهو ورود حديث اخر نحوه فيخرج بذلك عن ان يكون شاذا او منكرا قال
وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل **الثاني ان يكون راويه مشهورا**
بالصدق والامانة ولكن لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره من رواته
في الحفظ والاتقان وهو مع ذلك مرتفع عن حال من يعد تفرده
اي ما ينفرد به من حديثه **منكرا** قال ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث
من ان يكون شاذا او منكرا سلامته من ان يكون معللا قال وعلى هذا القسم
ينزل كلام الخطابي قال هذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا
كلامه في ذلك قال وكان الترمذي ذكر احد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع
الاخر فتمم كل منهما على ما رأى انه يشكل بعرضها فرأى انه لا يشكل وانه

غفل

غفل عن البعض وذهل الشيخ كلام ابن الصلاح قال ابن دقيق العيد وعليه
فيه مؤاخذات ومناقشات وقال ابن جماعة يرد على الاول من القسمين
الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور ردي مثله او نحوه
من وجه اخر وعلى الثاني شهرة راويه بما ذكر فانه كذلك وليس الحسن في حد
الاصطلاح قال ولو قيل الحسن كل حديث كان في سنده المتفضل
مستور له به شاهد او مشهور قاصر عن درجة الاتقان لكان اجمع لما حدوده
واخصر وقال الطيبي لو قيل الحسن مسند من قرب من درجة الثقة او مرسل
ثقة ردي كلاهما من غير وجه وسلم من شذوذ وعلة لكان اجمع الحدود
وامنعها وابعد عن التعقيد وحد شيخ الاسلام في نخبته الصحيح لذاته
بانه نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ ثم قال فان
خف الضبط فهو الحسن لذاته فشرك بينه وبين الصحيح في الشروط الاتمام
الضبط ثم ذكر الحسن لغيره بالاعتضاد وقال **شيخنا** الامام تقي الدين
الشمني الحسن خبر متصل لقل ضبط راويه العدل وان نزع عن حال من بعد
تفرده منكرا وليس بشاذ ولا معلل قال **الحسن** المتوسط بين الصحيح
والضعيف عند الناظر كان شيا ينقدح في نفس الحافظ قد يتعسر عبارته
عنه كما قيل في الاستحسان كذلك ضعف تعريفه ونسبته الى ذلك
ابن كثير. **تنبيه** الحسن ايضا على مراتب كالصحيح
قال الذهبي فاعلا مرتبته بهز بن حكيم عن ابيه عن جده وعمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده وبن اسحاق عن التيمي وامثال ذلك مما قيل انه صحيح
وهو من ادنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتصحيحه
كحديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن ارطاة ونحوهم
ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة ولهذا
ادرجته طائفة في نوع الصحيح كالحاكم وبن حبان وبن خزيمة مع قولهم
بانه دون الصحيح المبين اولا ثم شرع في الاحتجاج بحديث له طريقان
لو انفرد كل منهما لم يكن حجة كما في المرسل اذا ورد من وجه اخر مسندا له